ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦

وتأثيرها على فجوة النوع الإجتماعي في مصر

إسلام أبو المجد
باحث الاقتصاد السياسي

تم إنشاء وحدة تكافؤ الفرص في عام ٢٠٠٥، بناء على **القرار الوزاري رقم (٦١٧) لسنة ٢٠٠٥**، ومن أهدافها تعزيز وإدماج الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل في الخطة والموازنة العامة للدولة، للعمل على سد فجوة النوع الإجتماعي[١] ، وقد شاركت الوحدة، ممثلة لمصر في اجتماعات لجنة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW لعرض التقريرين السادس والسابع لمصر يناير٢٠١٠ .

كما أنها تتعاون مع مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها بالمجلس القومي للمرأة في حل الشكاوى الواردة للمكتب والمرتبطة بوزارة المالية، وترسل إحصائيات بها وهي كما يلي:

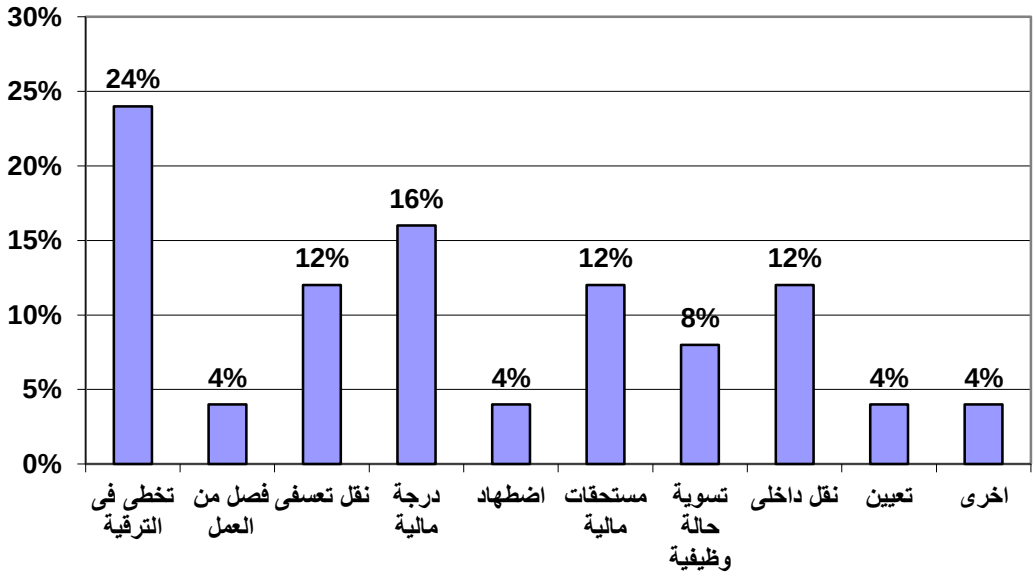

واستعانت وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية بخبرات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في هذا المجال عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، في تنظيم ورش عمل في مجالات:

- التعريف باحتياجات المرأة والرجل معا.
- التخطيط الاستراتيجي المستجيب لاحتياجات المرأة والرجل معا وكيفية متابعته وتقييمه.
- موازنات البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وأكدت الوحدة في تقرير "إدماج مبدأ تكافؤ الفرص في الموازنة - مصر"، على أنه: "الانتقال من التطبيق النظري الي التطبيق العملي ما ترتب علية التزام الجهات المختلفة بتطبيق نظم المعلومات الحديثة والمميكنة وأيضا اعداد الموازنة ليس في شكل موازنة اعتمادات ولكن ايضا في شكل موازنات برامج وأداء التزاما بأحكام قانون الموازنة العامة للدولة "، وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

[١] فجوة النوع الإجتماعي هي : الفجوة الناتجة عن عدم المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على الموارد والخدمات ، وذلك في المشاركة الإقتصادية والتعليم والصحة وفرص الحياة والتمكين السياسي.
للمزيد : مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي ، http://www.wafainfo.ps/pdf/sh5.pdf

- دعم جهود الوزارات والجهات الحكومية في سد الفجوات النوعية والحد من التمييز ضد المرأة وتحسين فاعلية الانفاق العام.
- تدعيم سعى الحكومة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية.
- معاونة وزارة المالية في تطبيق أساليب متطورة لإعداد الموازنة بتطبيق موازنة البرامج وقياس الأداء المستجيبة للنوع وزيادة مستوى شفافية الموازنة.
- تحقيق العدالة والانصاف للمرأة من خلال إدماج النوع الاجتماعي في عملية الموازنة العامة.

وأشارت الوحدة في تقريرها أنه أصبح لديها بنية بشرية تعتمد عليها يوضحها الشكل التالي:

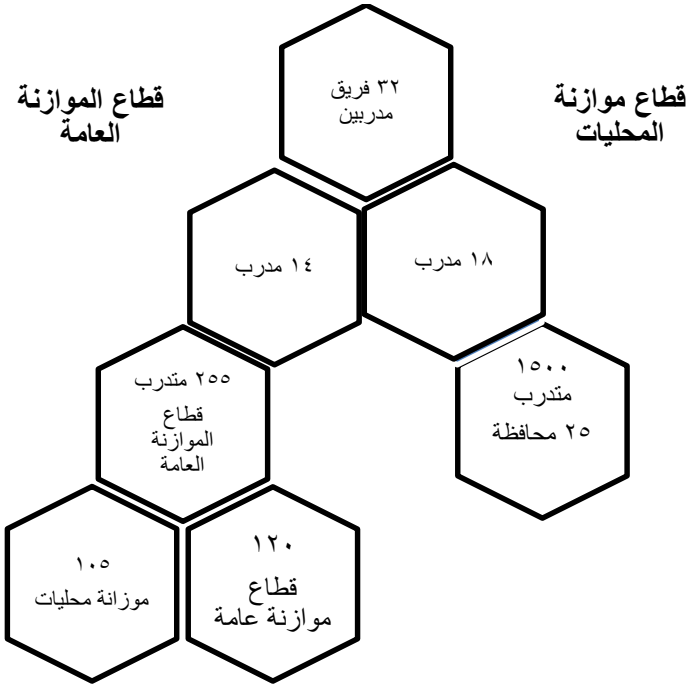

وأكد تقرير "إدماج مبدأ تكافؤ الفرص في الموازنة - مصر" على " أن النتيجة النهائية هي اعداد كادر مدرب من العاملين والعاملات بالوزارة على كيفية اعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معا والاستعانة بهم في تنفيذ مشروع تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة".

وبدأت الوحدة في نشر التعديلات التي تمت على التشريعات المصرية، والتي أشارت أنها تعديلات موافقة لإعداد موازنة مستجيبة للنوع ومنها:

- قرار وزير المالية رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- قانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل قانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بخصوص المحاسبة الحكومية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ترشيد الإنفاق الحكومي.

- تضمين المنشور العام السنوي بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة بنود تتضمن مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد الموازنة العامة للدولة، وكذلك التحليل وفقا لموازنات البرامج، وإلزام الجهات بتوفير البيانات المصنفة للنوع الاجتماعي، لإدماج منظور النوع.

إلا أن هذا كله يبدو حبر على ورق، حيث تخلو الموازنات العامة للدولة في مصر، ومنها الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ / ٢٠١٦، من التصنيف الرابع الهام بالنسبة لإعداد موازنات البرامج المستجيبة للنوع، وهو تصنيف "النوع الاجتماعي"، وتقتصر على تصنيفات اقتصادي - إداري - وظيفي، وهنا يصعب الوصول إلى أثر الموازنة العامة للدولة على قضايا النوع الاجتماعي، وهذا أمر إعتاد عليه نظام الحكم في مصر من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، وحيث أن الأرقام المعلنة للموازنة العامة للدولة ما هي إلا القشرة التي تخفي الكثير ، حيث أنها لم يتم المشاركة في وضع إعتمادتها - حيث انها ليست موازنة برامج وأداء- من قبل مشاركة شعبية ، كما أن البيان المالي للموازنة العامة للدولة جاء في إطار البنود والأرقام الكلية ، بدون نشر البنود والأرقام التفصيلية ، وهذا ما أكد عليه تصنيف مصر المتدني بمقياس منظمة "شراكة الموازنات الدولية"، حيث حصلت مصر على ١٦ من ١٠٠ درجة، وتعقيب: "توفر الحكومة المصرية معلومات غير كافية عن الموازنة للجمهور".

لذلك سيكون علينا اللجوء إلى تحليل أثر الموازنات العامة للدولة المصرية، ومنها الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى التقارير الدولية، ومنها التقرير العالمي للنوع - تقرير الفجوة ٢٠١٤ والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والمقارنة مع آخر تقرير فجوة النوع في مصر والمعد بواسطة وحدة تكافؤ الفرص - وزارة المالية، والمعتمد بشكل كامل على نسخة ٢٠١٠، وقبيل ٢٥ يناير ٢٠١١. والجدير بالذكر أن التصنيف يتم على ١٣٥ دولة حتى ٢٠١١، و١٣٦ من ٢٠١٤، وكلما كان التصنيف أقل دل ذلك على أن فجوة النوع في الدولة أقل. وتصنيف مصر كما يلي:

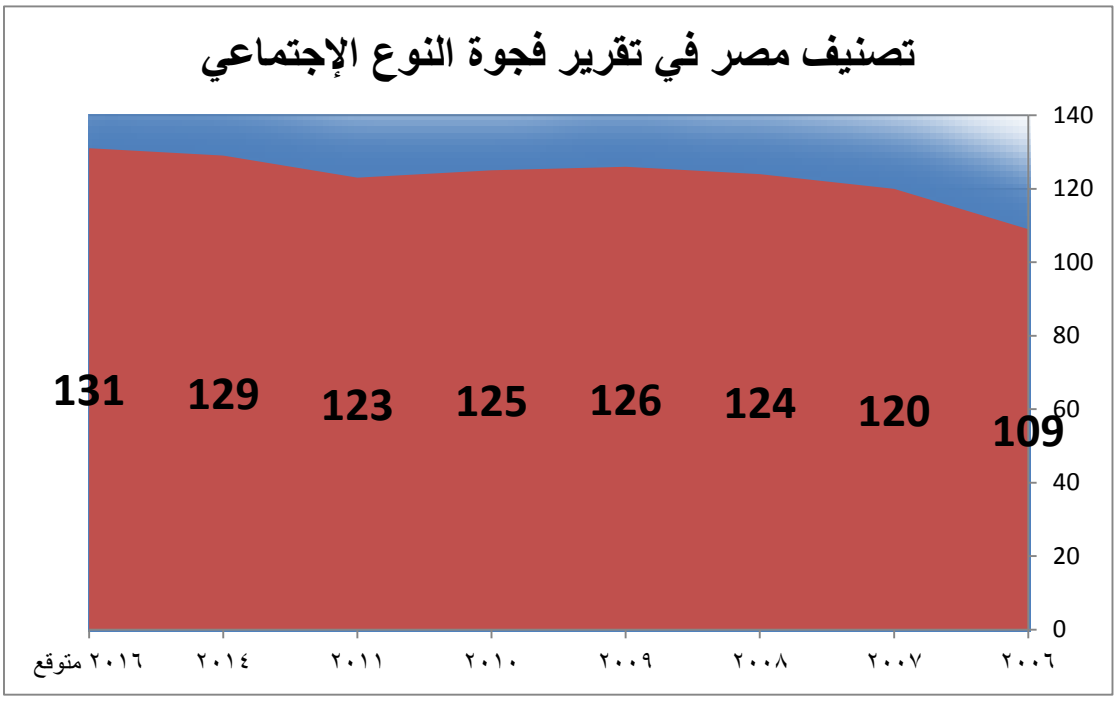

المصدر: بيانات مجمعة من التقرير العالمي للنوع - تقرير الفجوة ٢٠٠٦: ٢٠٠١١ و٢٠١٤، ومتوقع ٢٠١٦ حسابات الباحث

وفيما يلي جدول يوضح تصنيف مصر بالمؤشرات الرئيسية والمؤشرات الفرعية في التقرير العالمي للنوع - تقرير الفجوة ٢٠٠٦: ٢٠٠١١ و٢٠١٤، ومتوقع ٢٠١٦ حسابات الباحث:

البيان	2010	2011	2014	متوقع ٢٠١٦
مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية	121	122	131	134
نسبة مشاركة المرأة للرجل في القوى العاملة	130	131	136	136
المساواة في الرواتب بين المرأة والرجل لنفس الوظيفة	3	1	12	14
الفرق في الدخل المقدر بين الجنسين	124	127	129	131
نسبة النساء في العمالة التقنية والمهنية	97	97	116	122
نسبة النساء من المشرعين والمسئولين والمديرين	105	105	103	102
التحصيل العلمي	110	110	109	108
نسبة الأمية بين النساء	116	117	116	116
نسبة التحاق النساء في المراحل الاساسية	116	113	115	113
نسبة التحاق النساء في المراحل الاعدادية	106	96	80	68
نسبة التحاق النساء في المراحل الثانوية	104	105	101	100
الصحة وفرص الحياة	52	52	57	58
نسبة مواليد الإناث للذكور	1	1	1	1
العمر المتوقع للجنسين	64	64	69	70
التمكين السياسي	125	126	134	137
مشاركة المرأة في البرلمان	127	128	0	128
نسبة تقلد المرأة للمناصب الوزارية	92	93	104	108
طول فترة تقلد المرأة لمناصب رئاسية	44	52	64	73

ويتبن من الجدول أن الموازنة العامة للدولة المصرية، وبما في ذلك الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ /٢٠١٦، غير مستجيبة للنوع الاجتماعي، ولا عجب في ذلك في إطار عدم استجابتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبما أنها لا تتعدى موازنة اعتمادات، ولا ترقى إلى كونها موازنة برامج. وتعكس المؤشرات سوء التصنيف في النشاطات التي يكون للدولة الدور الأكبر فيه ، مما يزيد فجوة النوع الإجتماعي وحالة عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

تأثير وانعكاسات الفجوات النوعية المرتبطة بالقدرات على الأداء الإقتصادى للمرأة المصرية

الفجوة النوعية فى مجال القدرات	الأثر على الأداء الإقتصادى للمرأة
التعليم	▪ انخفاض مستوى المشاركة للمرأة فى النشاط الإقتصادى ▪ انخفاض فرص المرأة فى القيام بالمشروعات ▪ إرتفاع معدل الفقر بين النساء ▪ إرتفاع إحتمالات الأمية للأبناء ▪ انخفاض المحتوى التكنولوجى فى الإنتاج وإتباع أساليب الجودة
التدريب	▪ إرتفاع نسبة تعثر المشروعات الصغيرة ▪ انخفاض مستوى الجودة للمنتجات الخاصة بتلك المشروعات ▪ انخفاض فرص الحصول على قروض لتمويل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر نتيجة انخفاض المهارة ▪ انخفاض فرص تحسين وتطوير الإنتاج بصورة مستمرة
الصحة	▪ انخفاض قدرة المرأة على العمل والاستمرار فيه. ▪ انخفاض فرصة المرأة فى الحصول على وظيفة. ▪ انخفاض مستوى المشاركة الاقتصادية وارتفاع معدل الفقر
الملكية	▪ انخفاض فرص المرأة فى اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج ▪ انخفاض درجة الإستقلالية الخاص بالمرأة

وبهذا يمكن إعلان ان موازنات الدولة المصرية، وبما في ذلك الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ / ٢٠١٦ غير مستجيبة للنوع الاجتماعي، وتعمل على تيسير زيادة فجوة النوع الإجتماعي في مصر.

ولذلك تحاول مصر الإعلان عن تحسين وضعها وفيما يخص النوع الاجتماعي ، عن طريق اطلاق الحكومة المصرية في مارس ٢٠١٥ ، "إستراتيجية التنمية المستدامة ... رؤية مصر ٢٠٣٠" وذلك على هامش مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري" الذى عُقد بمدينة شرم الشيخ فتهدف الحكومة ، والتي تطرح فيه أن تصبح مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين وأن تكون ٣٠% زيادة في نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي وأن تكون مصر من أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل فضلا عن تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف وفي الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠%.

التوصيات :

نوصي بضرورة إلتزام سلطات الدولة بتطبيق المادة ١١ من الدستور المصري ، في إعداد الموزانات العامة للدولة ، والتي تنص على " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأه والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا فى المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها....".

وبما ينعكس على تصنيف مصر في التقرير العالمي للنوع الإجتماعي ، وأن يتم ذلك في إطار من المشاركة والرقابة الشعبية - بمراعاة النوع الإجتماعي - وفق قواعد الحوكمة وفق المادة ٢٧ من الدستور المصري[٢] ، وضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري ،الرجال والنساء معاً.

٢ المادة ٢٧ من الدستور المصري : "... ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك... ".